

# Lebanese army efficiency within the Lebanese Republic

كتب د. عماد شمعون:

مَن الحامي لشبيعة لبنان سلاح الجيش أم سلاح الحزب؟

الجواب: سلاح حزب الله.\*

من ناشر هذا المقال على هذا الموقع: ربما بالنتيجة لم يحمهم في آخر المطاف، إلا أنَّ سلاح الجيش لم يحمهم البتة.

لقد أعطيت الجواب مباشرة في ثاني سطر من مقالتنا وذلك خدمة لراحة الذين لا يُحبُّون القراءة.

أما للذين يُحبُّون التكبُّب وفهم التسلسل المنطقي والتاريخي للأحداث التي أوصلت بنا إلى استنتاجنا هذا فما عليهم سوى قراءة المقالة بأكملها.

ونقدنا سيطال بداية عنوان بحثنا لتضمَّنه خطأ كبيراً؛ كون الضامن للشبيعة أو لأي مكوِّن طائفي آخر في لبنان هو الحكومة وليس الجيش.

خاصة وأنَّ الفرق بين الحكومة والجيش لفرق شاسع.

بحيث أنَّ الحكومة اللبنانية هي الفريق الأمر، فيما الجيش اللبناني هو الفريق المأمور، وذلك بموجب المادة ٤٩ من الدستور اللبناني الذي يقول: "تخضع القوَّات المسلحة لسلطة مجلس الوزراء"،

أي أنَّ الحكومة هي الفريق الذي يُقرَّر فيما الجيش اللبناني هو الفريق الذي يُنفَّذ القرارات من دون تمتَّعه بحقٍّ: "نفَّذْ ثُمَّ اعترض".

وإليك هذا الغيض من فيض الأدلَّة الدامغة.

١- وفي يوم تعرَّضنا لتعديت اللاجئين الفلسطينيين لم يتمكَّن الجيش اللبناني من حماية اللبنانيين من تلك التعديت، وذلك بأمرٍ من الدولة اللبنانية التي أجبرت الجيش اللبناني على أن يتعايش مع بندقية فلسطينية، شرَّعت الدولة للفلسطينيين حيازتها وإمكانية استعمالها ضد إسرائيل على مدى ٥٦ سنة، أي منذ تاريخ توقيع قائد الجيش اللبناني إميل البستاني على اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩.

أو يُعقَّل أن يوقَّع قائدًا للجيش على اتفاقية تنسف حقَّه في امتلاك حصريَّة حمل السلاح؟

(كما وتجدر الإشارة إلى أنَّ توقيع رئيسيِّ الجمهورية والحكومة على الغاء اتفاقية القاهرة سنة ١٩٨٧، لم يُغيِّر شيئاً في واقع الحال إذ لم يزل الفلسطينيون على سلاحهم في المخيمات التي باتت تُشكِّل ملجأ لكلِّ فارٍّ من وجه العدالة).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الجيش اللبناني لم يبادر الى حماية أهالي بلدة الدامور الذين تعرَّضوا للذبح على أيادي المقاتلين التابعين للفلسطينيين وللحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط سنة ١٩٧٦، ما جعل عدد الضحايا المسيحيين من أبناء البلدة أن يصل إلى ٧٠٠ قتيل.

إنَّه، وبالرغم من عدم تقديم الجيش الحماية لأهالي الدامور، فلا يجوز تحميله مسؤولية المجزرة التي ارتكبت بحقِّهم؛ لأنَّ الجيش مؤسسة مأمورة وغير أمرة كما أوضحنا أعلاه.

٢- ويوم تحوّل الجيش السوريّ سنة ١٩٧٦ من جيش تابع لقوّات الردع العربيّة إلى جيش مُحْتَلّ مارس قصف المناطق المسيحيّة بسبب رفضها احتلاله للبنان، لم يتمكّن الجيش اللبنانيّ من طرد جيوش الاحتلال السوريّ؛ لأنّ الحكومات المتعاقبة أرادت التعامل مع الجيش السوريّ المحتلّ كجيش سوريّ شقيق، مستبدلة عبارة "الاحتلال السوريّ" بعبارة "الوجود السوريّ" كوجودٍ مُرَحَّبٍ به حكوميّاً ما دام قادراً على تأديب الانعزاليّين القاطنين داخل المناطق الشرفيّة.

وهذا ما جعل الجيش اللبنانيّ أن يتعايش مجدّداً مع بندقيّة لجيش سوريّ مدجّج بالدبّابات والراجمات التي زرعت المناطق المسيحيّة بصواريخها.

وهذا ما جعل الدولة اللبنانيّة بفعل ممارساتها هذه أن تكون المسؤول الحصريّ عن منع الجيش اللبنانيّ ممارسة حقّه في حصريّة حمل السلاح.

إلاّ أنّه وإزاء تمادي انحراف الدولة باتجاه استهدافها لفريقٍ من مواطنيها.. انفجر الوضع الأمنيّ أكثر فأكثر ما أدّى إلى انقسام الجيش اللبنانيّ طائفيّاً، فضلاً عن سماح الدولة لقاطني المناطق اللبنانيّة الخاضعة للاحتلال السوريّ أن يعتادوا على رؤية تمثال حصان باسل الأسد في ساحة شتورة، وعلى رؤية تماثيل والده في أكثر من ساحة وجادة لبنانيّة، وذلك على مدى ٣٠ سنة.

٣- ويوم تعرّض الجنوب اللبنانيّ للاحتلال الإسرائيليّ سنة ١٩٧٨، أمرت السلطة اللبنانيّة الجيش اللبنانيّ بعدم فتح حربٍ تحريريّة ضد الجيش الإسرائيليّ المُحتلّ، وهو ما أدّى إلى أن يتعايش الجيش اللبنانيّ مجدّداً مع بندقيّة غير لبنانيّة، وذلك على مدى ٢٢ سنة.

٤- ويوم دخلت العناصر الإيرانيّة المسلّحة إلى لبنان سنة ١٩٨٢، بحجّة تدريب العناصر التابعة لها لمحاربة إسرائيل على يد تنظيم أسماه الإمام الخميني "حزب الله"، أمرت السلطة اللبنانيّة جيشها اللبنانيّ بعدم التعرّض لقوى حزب الله المسلّحة، وبعدم التعرّض لقوى الحركة الوطنيّة المسلّحة، ما أجبر الجيش اللبنانيّ على التعايش مجدّداً مع ازدواجيّة جديدة لحمل السلاح على مدى ٤٣ سنة.

وإذا بالحكومة اللبنانيّة اليوم، يستفيق فيها الحس السياديّ بأمرٍ أميركيّ، فنُصِّد قراراً وزارياً بغياب الوزراء الشيعة، قضى بتسليم حزب الله سلاحه للدولة اللبنانيّة.

إننا وفي واقع الحال، قد رغبتنا من خلال مقالتنا هذه التوجّه إلى السُدج، أي إلى مدّعي الفهم، كالمُروّجين لمقولة "الجيش هو الحلّ":

وكأنّ للجيش مشروعه الفكريّ والسياسيّ الخاص به وهو الممنوع عليه تعاطي السياسة أو الانتساب إلى الأحزاب.

وكأنّ الجيش سلطة تشريعيّة أو تنفيذيّة مستقلّة تتحرّك ساعة نشاء وكيفما تشاء، في حين أنّ الجيش اللبنانيّ

مؤسّسة يتقاضى أفرادها رواتبهم من الحكومة اللبنانيّة ما يعني أنّ الجيش موظّف لديها.

وعليه نستنتج لنقول، فإذا ما كان أداء الجيش مُرضياً فسيكون مرّده لأداء حكومة مُرضية. وإذا ما جاء أداء الجيش مشلولاً فسيكون مرّده لأداء دولة مشلولة.

وجُلّ ما نستنتجه أيضاً، أنّ الجيش غير خاضع للمساءلة؛ لأنّه ليس المُقرّر لأفعاله، فالمساءلة إذاً تقع حصراً على عاتق الحكومة كونها الأمر الناهي.

هذا فيما خصّ الجيش والحكومة، ويبقى أن نوضح ما المقصود من كلامنا أنّ "سلاح حزب الله هو الضامن لأمن الطائفة الشيعيّة".

وأيّة ضمانة تُعطى للطائفة الشيعيّة فيما لو تخلّت عن سلاحها لجيش لن يتمكّن من الدفاع عنها في ظلّ حكومة قد تقضي بمنع توجيه الأوامر للجيش اللبناني للقيام بواجب الدفاع عن الشيعة:

دفاع انتظره أهالي الدامور لمنع تنفيذ المجزرة بحقهم ولم يجدوه،

دفاع انتظره أبناء المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا لمنع تنفيذ المجازر بحقهم ولم يجدوه،

دفاع انتظره أهالي العيشية الذين قُتلوا على أيدي قوات الصاعقة الفلسطينية وقوّات فتح..

دفاع لم يتحقّق لردع حصول مجزرة كفرمتى وبريح، ومجزرة البوسطا في عين الرمانة، ومجزرة القاع، ومجزرة الخيام وغيرها من المجازر.

بالأمس كانت السُلطة اللبنانيّة تستمد أوامرها من سلطة بيت الأسد لصالح حماية سلاح حزب الله، وهي اليوم تستمد أوامرها من سلطة دونالد ترامب باتجاه فرض نزع سلاح حزب الله.

بالأمس كانت السُلطة اللبنانيّة تُجبر الجيش اللبناني على واجب مواكبة سلاح حزب الله مثلما حدث في بلدة شويّا الدرزية سنة ٢٠٢١، أو على كوع الكحالة سنة ٢٠٢٣.. وها هي اليوم تريد نزع سلاح الحزب بعد مضي ٤٣ سنة على تنامي ترساناته.

لن يكون الجيش هو الضمانة في الدفاع عن البلدات الشيعيّة لأنّ قراره في يد سُلطة قرارها خارجي.

ولهذه الأسباب، سيبقى سلاح حزب الله هو الضمانة في حماية البلدات الشيعيّة من أيّة عملية إبادة جماعيّة قد تتعرّض لها.

تنبأ لسُلطة سمحت بازدواجيّة حمل السلاح على مدى ٦٧ سنة من عُمر لبنان، أي منذ أن هاجم المسلّحون الناصريّون والشيوعيّون قصر رئاسة الجمهوريّة في القنطاري سنة ١٩٥٨:

في عهد قائد للجيش رفض تنفيذ أوامر رئاسة الجمهوريّة التي طالبتّه بتوفير الحماية لقصر الرئاسة ما دفع بفخامة رئيس البلاد أن يحمل السلاح في حينه من على شرفة القصر دفاعاً عن هيبة دولة متأمرة..

في عهد قائد للجيش اسمه فؤاد شهاب، أثر تنفيذ أوامر الرئيس جمال عبد الناصر بعدم الدفاع عن القصر الجمهوري، فاستحق شهاب مكافأة ترفيعه إلى سدة رئاسة الجمهوريّة على حساب سيادة وطن وأمن شعبٍ بأكمله،

عهد شهابيّ تجلّت أبهى انبطاحاته لسياسات عبد الناصر من خلال موافقته التوقيع على اتفاقية القاهرة النافسة للسيادة اللبنانيّة ولحصريّة حمل الجيش اللبنانيّ للسلاح.

هذا ما هو عليه لبنان؛

حمى الله لبنان في ظلّ دولة مركزيّة فاشلة

حمى الله جيشنا اللبناني الذي حين يُسمح له بأداء واجبه يكون جيشاً بطّلاً، وما تحرير مخيم نهر البارد سنة ٢٠٠٧ إلّا الشاهد على ذلك بتضحيات بلغت الـ ١٦٦ شهيداً.

أعان الله السُّلطة اللبنانيَّة الحاكمة على اتخاذ القرارات الصائبة.